

تحديات تقاسم السلطة في العالم العربي بعد الانتفاضة: دراسة حالة اليمن

هيلين لاکنر

مؤرّخة و زميلة زائرة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

التوافقية في الحكم هي سمة تطبع اليمن، كما غيرها من الدول في الشرق الأوسط، إذ ساد التقاسم الرسمي للسلطة بين الأحزاب السياسية لوقت طويل نسبياً منذ توحيد البلاد في العام 1990 واندماج الدولتين السابقتين (الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) تحت راية جمهورية اليمن. بعد الفترة الانتقالية التي امتدت لثلاث سنوات، وشكّلت خلالها حكومة ضمّت وزراء من حزب المؤتمر الشعبي العام في الجمهورية العربية اليمنية ومن الحزب الإشتراكي اليمني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، أتت نتيجة الانتخابات النيابية في العام 1993، لتسمح للرئيس علي عبدالله صالح بتهميش الحزب الإشتراكي اليمني، عبر تشكيل ائتلاف يضمّ حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح الإسلامي الذي تأسّس بعد الوحدة. وطوال فترة حكم صالح، أمسكت قلة من المقرّبين منه بالسلطة السياسية الفعلية، واستفادت من مواقعها في المؤسسات العسكرية والأمنية والمناصب الحكومية لزيادة ثروتها.

بعد اندلاع الربيع العربي، شكّلت حكومة وحدة وطنية، نصفها مؤلّف من حزب المؤتمر الشعبي العام، ونصفها الثاني يضمّ أعضاء من المعارضة الرسمية (حزب الإصلاح والحزب الإشتراكي اليمني والبعثيون والناصريون)، بالإضافة إلى القوى «الجديدة» التي أفرزتها الانتفاضات، وتضمّ بشكل أساسي النساء والشباب والمجتمع المدني. لكن بدلاً من تقاسم السلطة والنضال لتحسين ظروف عيش السكّان، تنافس الوزراء لتقوية مواقع المحسوبين عليهم.

في الواقع، لقد كانت خطة تحويل اليمن إلى فيدرالية من ست مناطق النتائج الرئيسي لعملية التحوّل والمساهم الأساسي في اندلاع الحرب الأهلية في العام 2015، إذ لم يقبل أحد بها، لا الحوثيون ولا صالح ولا حتّى الانفصاليون في الجنوب، فيما اعترض البعض على مفهوم اللامركزية نفسه، والبعض الآخر على عدد المناطق المقترحة وحدودها. غيرت الحرب المشهد السياسي في اليمن. أصبحت البلاد مقسّمة، ولو من غير المنطقي الادعاء بأنها مكوّنة من جزئين. في الواقع، تخضع منطقة الحوثيين، والتي تشكّل ثلث مساحة البلاد وتضمّ نحو ثلثي السكّان، لسلطة حزب واحد وهو حركة أنصار الله الحوثية، التي لديها السيطرة المطلقة على السكّان والموارد، على الرغم من وجود ممثّلين لأحزاب سياسية أخرى في الحكومة، مثل الزيديين الذي يشكّلون نصف السكّان في هذه المنطقة.

أمّا «المناطق المحرّرة» التي تتواجد فيها الحكومة الرسمية والمُعترف بها دولياً فهي أكثر تجزؤاً سياسياً، إذ تضمّ مجموعة واسعة من الفصائل التي تسيطر على مناطق مختلفة، بما فيهم مجموعات انفصالية عديدة في الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة) مثل الجهاديين.

مشكلات تعيق تقاسم السلطة مستقبلاً

ينصّ دستور جمهورية اليمن على أنها دولة ديمقراطية تعدّدية، تضمّ أحزاب عدّة، وتجرى فيها الانتخابات على مختلف المستويات. وكذلك يؤكّد على المساواة بين كلّ المواطنين، على الرغم من أن أحد التعديلات الدستورية وضع النساء في مرتبة «أخوات الرجال» بدلاً من إعطائهن صفة المواطنة الكاملة، وهو ما تمّ تصحيحه في مسودة دستور العام 2015، عبر إعادة وضع النساء في مرتبة متساوية للرجل، وكذلك تضمينه شكلاً جديداً للدولة قائماً على فيدرالية من ست مناطق، إذ من المرجّح أن تؤدي أي تسوية مستقبلية إلى إحياء الفيدرالية مجدّداً. وعلى الرغم من أن هذا النموذج

المعدّل لن يكون مقبولاً سوى من الأحزاب المتحاربة، إلا أن عليه معالجة مخاوف الحوثيين والإنفصاليين، وإعطاء كلّ منطقة ولوجاً عادلاً إلى الموارد الطبيعية مثل المياه وإمكانات اقتصادية متوازية وضمن التماسك المجتمعي.

في الواقع، أدّت الحرب الأهلية إلى زيادة التشرذم المجتمعي الحادّ في البلاد. وبالإضافة إلى الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين القسم الشمالي من البلاد والقسم الجنوبي منه ومنطقة تهامة، أيضاً أصبحت العلاقة بين سكّان الجمهورية الشعبية الديموقراطية اليمنية سابقاً وسكّان باقي البلاد أكثر احتقاناً خلال العقدين الماضيين، وهو ما أوصل إلى إساءة معاملة مئات «الشماليين» وتهجيرهم من عدن وغيرها من المدن الجنوبية، على الرغم من أن العديد من الجنوبيين هم من أصول شمالية. لا شكّ أن هذا التطوّر الذي ترسّخ بعمق يحتاج إلى معالجة، خصوصاً أن الجنوبيين لم يتعرّضوا لهذا التمييز في الشمال.

أيضاً، تبرز في غالبية الأحيان، إشكالية وجود القبلية كهوية اجتماعية أخرى، وعاملاً سلبياً يُعقّد عملية بناء الدولة في اليمن. تشكّل القبائل وغيرها من الجماعات بما فيها السادة الهاشميين الذين يعدّون من أعلى المراتب الاجتماعية، نحو 70% من سكّان اليمن. في الواقع، لا تعدّ المسألة الإثنية مشكلة بذاتها إلا بالنسبة للمجموعة الأكثر تهميشاً أي الأخدام أو المهمّشين. لذلك، ونظراً لانتشار كلّ الفئات الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد، لا يمكن الاعتماد على هذه الخاصية لتحديد معايير تقاسم السلطة، لأنها لن تشكّل الأساس المناسب، بل ستكون إلى حدّ كبير عاملاً مشجّعاً على الانقسام.

لم تكن المذهبية قضية خطيرة في الماضي، لكن قد تصبح كذلك في المستقبل، في حال تطوّرت جهود الحوثيين الرامية إلى الترويج لنسختهم المتطرّفة من الزيدية، خصوصاً أنهم يفرضون حالياً مناهج دراسية وغيرها من الأدوات التلقينية في مناطق سيطرتهم لدعم أديولوجيتهم. فمع مرور الوقت، لن يعرف آلاف الشباب أي رؤية عالمية أخرى، وربما يصبحون مؤمنين. لكن على الرغم من ذلك، لا تزال المذهبية أقل تأثيراً على مستوى التفنّت المجتمعي، بالمقارنة مع التمييز المتأصل والعميق الذي يمارسه الجنوبيون ضدّ الشماليين، والذي يتطّب جهوداً سياسية واجتماعية كبيرة للتغلّب عليه.

في الواقع، يبدو أن تثبيت نظام ديموقراطي فعلي في اليمن أمر صعب المنال على الرغم من رغبات اليمنيين، ويعود ذلك إلى التأثير الكبير والمُحتمل للدول الخارجية، ولا سيّما في شبه الجزيرة العربية، إلا أنه يمكن المحافظة على النظام الجمهوري والديموقراطية الرسمية، نظراً للشكوك التي تحوم حول نوايا الحوثيين بإعادة نظام الإمامة.

بالعودة إلى تاريخ تقاسم السلطة في اليمن، يصبح التشكيك في نجاح أي نموذج مماثل في المستقبل أمر مشروع. إلا أنه لا يوجد أي بديل في الوقت الحالي، لأن قادة الفصائل المختلفة سيتوصّلون في النهاية إلى تسوية تُنتج اتفاقاً سياسياً، وسيكون الحوثيون في موقع قوي بالمقارنة مع خصومهم، نتيجة تفوقهم العسكري وتماسكهم ووحدتهم الداخلية، في حين ستعتمد الأطراف الأخرى إلى إشراك عناصر أكثر قوّة في المفاوضات، ولا سيّما أمراء الحرب والأحزاب السياسية في جميع أنحاء البلاد، والتي لديها مروحة واسعة من الاعتبارات والأولويات المختلفة.

نهاية، لتكون التسوية مستدامة، يجب أن يضمن الحكم المستقبلي تمثيلاً مناسباً وفرصاً متساوية لكلّ المقيمين في البلاد، ويواجه المشكلات الإنمائية الأساسية التي يعاني منها اليمنيون، ويوفّر الأمن العادل والفعال.